ورقة مقدمة إلى ندوة الأقليات المسلمة – الهند نموذجاً

بتاريخ 22/ 6/ 2008م

(حول محور الاقتصاد)

بدر الحسن القاسمي

نائب رئيس مجمع الفقه الإسلامي بالهند

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد و من والاه وبعد:

فقد اتفقت كلمات المشاركين في الندوة على أن "الأقلية المسلمة" في الهند تعاني من الفقر وكما ورد: "بئس الضجيع الجوع" وقيل: كاد الفقر أن يكون كفراً، تكون معالجة هذا الوضع حتما لازماً.

ولا يعني ذلك أن المسلمين في الهند لا يوجد فيهم أغنياء وأثرياء بل إن أصحاب الملايين وأصحاب البلايين أيضاً يوجدون بين المسلمين لكن عددهم قليل، والذين يملكون إمكانات مادية كبيرة المحسنون منهم أقل عدداً ومن النكات الطريفة التي تنقل عن "برنارد شو" الأديب البريطاني الظريف أنه سئل مرة ما هي مشكلة الإنسانية في مجال الاقتصاد؟ فرفع قبعته و أشار إلى رأسه الأصلع ثم أشار إلى لحيته الكثة وقال:

"هذه هي مشكلة الإنسانية: وفرة الإنتاج و سوء التوزيع".؟!

فكثرة الأموال و سوء التوزيع ظاهرة عامة بين المسلمين أيضاً في الهند و في غير الهند.

فما هي سبل رفع مستوى المسلمين الاقتصادي؟ و كيف يمكن التخفيف من معاناتهم؟ وما هي المجالات التي يمكن تنظيمها أو يمكن للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الإسهام فيها؟

فأقول إصلاح الاقتصاد لأي أمة أو شعب لا يمكن من صب المال عليه صباً ما لم يكن لدى الشعب نفسه عقلية الإنتاج والاستثمار ثم الاقتصاد في طرق الإنفاق.

و إن الإنسان المسلم محاط شرعاً بسياج:

﴿وَالَّذِيْنَ إِذَآ أَنْفَقُوْا لَمْ يُسْرِفُوْا وَلَمْ يَقْتُرُوْا وَكَانَ بَيْنَ ذٰلِكَ قَوَاماً﴾ (الفرقان: 67)

وهو مسئول يوم القيامة: "عن ماله من أين اكتسبه و فيما أنفقه"

و لديه إنذار: ﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُوْلَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوْماً مَّحْسُوْراً﴾ (الإسراء: 29)

و تنبيه: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِيْنَ كَانُوْا إِخْوَانَ الشَّيَاطِيْنِ﴾ (الإسراء: 27)

و توجيه: (نعم المال الصالح للعبد الصالح)

و للمسلمين أسوة في الأثرياء: عثمان ذي النورين و عبد الرحمن بن عوف الثري المبارك والزبير بن العوام مبدع نظام البنوك عن طريق استثمار الأموال المودعة عنده مع أخذ الإذن من أصحاب تلك الأموال رضي الله عنهم جميعاً.

و قدرت أملاك هؤلاء الثلاث في كتاب "الذخائر والتحف" الذي نشرته وزارة الإعلام الكويتية بتحقيق الدكتور محمد حميد الله بالملايين حسب مقاييس هذا العصر.

فالمسلمون بدل أن يكونوا عالة يتكففون أمام الناس يجب عليهم أن يكسبوا المال يتسابقوا في الحصول على ما أنزل الله من فضل و رزق لعباده.

إن أمة ورثت كتاب الخراج للإمام أبي يوسف القاضي لضبط المحاصيل و أصول الموارد المالية للدولة.

و كتاب الأموال للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام﴿ وكتاب المكاسب للإمام محمد بن الحسن الشيباني رائد و مقنن العلاقات الدولية في الإسلام﴿ و أمة كان أحد ملوكها و خلفائها و هو هارون الرشيد يقول مخاطباً السحابة:

"أمطري حيث شئت فإن خراجك سوف يصل إليّ".

و أمة قال نبيها و قائدها (صلوات الله عليه و سلامه) (اليد العليا خير من اليد السفلى) لا يليق بها أن تكون فقيرة مستجدية﴿ متسولة﴿ تعيش على صدقات تتصدق بها دول استعمارية و شعوب تضمر الحقد نحوها.

جعل الله سبحانه "المال" قياما للناس فعلى الأمة المسلمة أن تسعى للحصول على "المال الحلال" لتكون شامة بين الأمم تلجأ إليها ولا تضطر هي للاستدانة من غيرها.

إن الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان كان تاجراً يملك محلا لبيع الأقمشة ما كان يعطيه الله سبحانه من رزق و فضل ينفق منه على طلبة العلم فهو الذي بدأ نظام تخصيص منح دراسية لأبناء الفقراء وهو الذي شكل أول مجمع فقهي من نحو أربعين من ذوي الاختصاص لمناقشة القضايا الفقهية قبل تدوينها في السجلات و ان فقهه يتميز بكونه اجتهاداً جماعيا لا فردياً إلى جانب مزاياه الأخرى.

و كم من إمام و فقيه و محدّث اشتهر بنسبته إلى الحرف التي كان يشتغل بها بين خصاف، و نجار و سماك و بزار.

و قد كان العلامة المحدّث حبيب الرحمن الأعظمي ألف كتابا حافلا جمع فيه تراجم أهل الصنعة والحرفة من العلماء.

و في هذا بلاغ لعلمائنا المعاصرين أن لا يستنكفوا من ممارسة أي عمل أو حرفة والإشراف على المعاهد التقنية والصناعية، بل الظروف الراهنة تتطلب أن يكون لهم إسهام بارز في هذا المجال.

إن الهند دولة فيها إمكانات هائلة للتجارة والصناعة والزراعة، و بدأت دول العالم الكبرى تتسابق الآن من أجل الاستفادة من تلك الإمكانات.

فعلى القيادات الدينية والجماعات الإسلامية أن يشجعوا المسلمين على المساهمة الفعالة في كافة الأنشطة التجارية والصناعية المشروعة و أن يتسابقوا مع المواطنين من غير المسلمين للتغلغل في أنواع التجارة والصناعة المختلفة و إظهار السبق والتفوق فيها والإبداع في الاختراع.

و من الأمور المهمة التي يجب على القيادات الدينية في الهند العناية بها والتركيز عليها:

- التنسيق بين التجار المسلمين من أجل تنشيط الأسواق و امتلاك زمام المبادرة في عدة مجالات.

- الإشراف على الصناعات الصغيرة إلى جانب الاهتمام بفتح المعاهد التقنية و مراكز التدريب على البضائع الخفيفة والحرف اليدوية.
- بذل الجهود من أجل إنقاذ أوقاف المسلمين من السيطرة الحكومية و غير الحكومية و تفعيلها لصالح المسلمين وفق شروط الواقفين مع مراعاة الظروف والأوضاع المتغيرة.
- تنظيم أداء الزكاة إلى "بيت المال" كما هو الحال في الإمارة الشرعية و بعض المؤسسات الأخرى، ثم إنفاقها في مصارفها و الالتزام بالقواعد الفقهية فيها.
- القيام بحملة شاملة من أجل توعية المسلمين في مجال تصحيح الوضع المقلوب في معاملة الزواج و هو طلب المهور (تلك) من قبل الأزواج و هذا الأمر يثقل كاهل الفقراء.

و كذلك منع أصحاب الثروة من البذخ من المناسبات الاحتفالية في الزواج والختان و ذكرى الميلاد.

أما الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين فبإمكانه أن يساهم في إنقاذ الأقلية المسلمة في الهند وغيرها من البلاد من حالة الفقر المدقع بالطرق الآتية:

1- التأثير على بعض الوزارات في دول الخليج والشركات الكبرى في جلب الكفاءات من الأطباء والمهندسين المسلمين و كذلك في العمالة المنزلية والعمال في المزارع وغيرها.
2- توفير العربات الآلية (آتو ريكشا) للرجال و مكائن الخياطة والتطريز للنساء والرجال معا و توزيعها على مجموعات فقيرة يتمكنوا من خلالها على كفالة الأبناء و تأمين التعليم لهم.
3- تشجيع بعض الصنائع الخفيفة بالتنسيق مع الجماعات المتعاونة مع الاتحاد.
4- إقامة مشاريع وقفية لسد احتياجات الفقراء و توفير الحياة الكريمة لهم.

هذه وغيرها كثير من الأنشطة التي يمكن اعتمادها و إقرارها بعد وضع الخطة لها و دراسة جدوى المشاريع فيها. **والله ولي التوفيق**، ، ،